

رسالتان متطابقتان مؤرختان ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ موجهتان إلى
الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للجمهورية العربية
السورية لدى الأمم المتحدة

بناء على تعليمات من حكومتي أود أن أنقل إلى عنايتكم ما يلي:

شهدت مدينة حلب يوم الثلاثاء ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ يوماً دامياً جديداً حيث
أقدمت الجماعات الإرهابية المسلحة على ارتكاب مجزرة جديدة بحق سكانها المدنيين،
لم يسلم منها حتى الأطفال في مدارسهم.

فقد قامت الجماعات الإرهابية المسلحة، المنتمية إلى ما يسمى بـ "جيش المجاهدين"
و "لواء شهداء بدر" و "جبهة النصرة" و "كتيبة نور الدين الزنكي" وغيرها من
التنظيمات الإرهابية المرتبطة بنظامي أردوغان المتأسلم وآل سعود الوهابي، بإطلاق عدد كبير
من القذائف الصاروخية والمتفجرة على عدة أحياء من مدينة حلب كان لحيمي الفرقان
والحمدانية النصيب الأكبر منها، واستهدفت هذه القذائف الأطفال في مدارسهم والمدنيين
في منازلهم وأماكن عملهم، ما أدى إلى استشهاد ٣١ مدنياً، منهم ١٣ طفلاً و ٣ سيدات
و ١٥ رجلاً ومسنناً، وجرح أكثر من ١٣٥ مدنياً، معظمهم من الأطفال والنساء وكبار
السن، بعضهم في حالة حرجة، بالإضافة إلى إلحاق أضرار مادية كبيرة بالممتلكات العامة
والخاصة.

تأتي هذه المجزرة التي اقترفتها الجماعات الإرهابية، والتي يجلو للبعض وصفها
بـ "الجماعات المسلحة المعتدلة" أو "الجماعات المسلحة من غير الدول"، ضمن مسلسل
الجرائم الإرهابية المستمر منذ أكثر من أربع سنوات، والتي استهدفت المدن السورية ومنها
مدينة حلب، التي يتعرض سكانها الأبرياء للقتل، والتجويع والتعطيش من خلال منع الطعام
وتخريب وتدمير شبكات مياه الشرب والكهرباء، وذلك بسبب وقوفهم جداراً منيعاً في وجه



هذه الجماعات الإرهابية المتطرفة، ورفضهم لممارساتها الظلامية ولأفكارها البغيضة
اللاإنسانية.

إن حكومة الجمهورية العربية السورية، إذ تؤكد تصميمها على محاربة الإرهاب في
سورية، وعزمها على متابعة واجبها الدستوري بالدفاع عن الشعب السوري وحمايته، فإنها
تدعو مجدداً مجلس الأمن والأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة إلى إدانة هذا العمل الإجرامي
الجديد، وإلى مساندة جهود حكومة الجمهورية العربية السورية والتعاون والتنسيق معها
لاجتثاث شأفة الإرهاب، الذي لا يهدد الأمن والسلام في سورية فحسب، بل ويهدد الأمن
والسلم في المنطقة والعالم.

تطالب سورية مجلس الأمن، مجدداً، باتخاذ التدابير الرادعة بحق الجماعات الإرهابية
وبحق الدول الداعمة والراعية والممولة لها، بعيداً عن ازدواجية المعايير في التعامل مع الإرهاب
وعدم التلطي خلف أية ذرائع ومقولات عفى عنها الزمن وثبت بطلانها، استناداً إلى قراراته
ذات الصلة بمكافحة الإرهاب، وخاصة القرارات ٢١٧٠ (٢٠١٤) و ٢١٧٨ (٢٠١٤) و
٢١٩٩ (٢٠١٥). كما تعيد سورية التأكيد على أهمية قيام الأمم المتحدة بتنفيذ نهج
شامل لمكافحة الإرهاب ينسجم مع القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة بعيداً عن أية
تأويلات وتفسيرات استخدمتها مؤخراً بعض الدول، بما في ذلك المملكة المتحدة والولايات
المتحدة وفرنسا وأستراليا وبلجيكا، للتطاول على الميثاق وتبرير عدم جديتها في مكافحة
الإرهاب وانتهاكاتها لسيادة الدول والتنهرب من مسؤولياتها.

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة كوثيقة رسمية من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) بشار الجعفري

السفير

المندوب الدائم